المركز القومي للبحوث والدراسات العلمية
The national center for research
and scientific studies

ورقة بحثية بعنوان:

ليبيا في نظر العالم: إشكالية تصنيف الدولة عالية المخاطر

إعداد/ د. الياس أبوبكر الباروني
عضو اللجنة العلمية بالمركز
القومي للبحوث والدراسات العلمية

29/01/2026

مقدمه

تُصنَّف ليبيا في أغلب التقارير الدولية السياسية والأمنية ضمن فئة "الدول عالية المخاطر"، وهو تصنيف لا يقتصر على البعد الأمني فقط، بل يمتد ليشمل مؤشرات الاستقرار "السياسي، فعالية المؤسسات، والقدرة على إدارة المجال العام"، ولا يعكس هذا التصنيف بالضرورة الواقع الليبي بكل تعقيداته وتبايناته، بقدر ما يعكس جملة من التصورات المبنية على معايير دولية موحدة، غالبًا ما تتعامل مع الدولة كوحدة متجانسة، من هنا، تهدف هذه القراءة إلى تحليل أسباب تصنيف ليبيا كدولة عالية المخاطر من خلال تفكيك صورة ليبيا في العقل الدولي، وفحص المعايير العالمية للدولة الآمنة، ومقارنة الواقع الداخلي بالتصور الخارجي، مع تقديم قراءة تحليلية للفجوة بين المقاربة الأمنية والمقاربة السياسية، واستشراف المسارات الواقعية الممكنة لتجاوز هذا التصنيف.

أولًا/ صورة ليبيا في العقل السياسي والأمني الدولي:

تُبنى صورة ليبيا في الذهنية الدولية ضمن إطار نظري يُعرف في الأدبيات السياسية بمفهوم "الدولة الهشّة"، حيث يُنظر إليها باعتبارها دولة تعاني من ضعف السيطرة المركزية، وتآكل احتكار استخدام القوة، وتراجع القدرة المؤسسية على فرض القانون، هذه الصورة لم تتشكل فقط بفعل الوقائع الداخلية، بل أيضًا نتيجة لتراكم سرديات إعلامية وأمنية دولية ربطت ليبيا بتهديدات عابرة للحدود مثل الإرهاب، الهجرة غير النظامية، وانتشار السلاح، كما ساهم استمرار الانقسام السياسي وتعدد مراكز القرار في ترسيخ تصور دولي مفاده أن ليبيا تفتقر إلى شريك حكومي موحد يمكن التعاطي معه سياسيًا وأمنيًا.
ومن هنا أصبحت ليبيا تُقرأ في الدوائر الدولية ليس كدولة ذات مسار انتقالي متعثر، بل كفضاء مفتوح للمخاطر المحتملة، وهو ما انعكس مباشرة على تصنيفاتها السيادية والأمنية.

ثانيًا/ مفهوم الدولة الآمنة في المعايير العالمية وموقع ليبيا منه:

تعتمد المؤسسات الدولية ومراكز التقييم الاستراتيجي على مجموعة من المؤشرات لتحديد مستوى أمان الدول، من أبرزها:

1. وحدة السلطة السياسية وشرعيتها.
2. القدرة على فرض سيادة القانون.
3. استقرار المؤسسات الأمنية والعسكرية.
4. قابلية النظام السياسي للاستدامة.
5. مستوى المخاطر على المدنيين والاستثمارات.

وفق هذه المعايير، تواجه ليبيا اختلالات بنيوية واضحة، إذ لا تزال السلطة التنفيذية منقسمة، والمؤسسات الأمنية غير موحّدة، كما أن الإطار الدستوري لم يُحسم بشكل نهائي، هذه العوامل مجتمعة تجعل ليبيا بعيدة عن شروط "الدولة الآمنة" وفق المقاييس الدولية، حتى في حال تراجع حدة الصراع المسلح في بعض الفترات.
غير أن الإشكالية تكمن في أن هذه المعايير لا تأخذ في الحسبان الخصوصيات الانتقالية للدول الخارجة من النزاعات، ولا تميز بين انعدام الدولة وتعثّر بنائها.

ثالثًا/ ليبيا بين الواقع الداخلي والتصور الخارجي:

يُظهر الواقع الليبي درجة عالية من التباين الجغرافي والاجتماعي، حيث تتمتع بعض المناطق باستقرار أمني نسبي، ونشاط اقتصادي محلي، وآليات حكم محلية فاعلة، إلا أن هذا الواقع المتعدد لا ينعكس بشكل متوازن في التقارير الدولية، التي غالبًا ما تعتمد على المؤشرات الوطنية العامة أو على الأحداث الأمنية الكبرى،
وبالتالي، تتكوّن فجوة واضحة بين الواقع الداخلي المركّب والتصور الخارجي المجرّد، حيث تُختزل ليبيا في صورة نمطية واحدة، تُهيمن عليها عناصر الفوضى والانقسام، هذه الفجوة تسهم في استمرار إدراج ليبيا ضمن قوائم التحذير والمنع، حتى في الفترات التي تشهد فيها البلاد مسارات حوار سياسي أو تحسنًا نسبيًا في بعض القطاعات.

رابعًا/ الفرق بين المقاربة الأمنية والمقاربة السياسية لليبيا:

تتعامل المقاربة الأمنية الدولية مع ليبيا من زاوية إدارة المخاطر، حيث تُعطى الأولوية لمنع تمدد التهديدات إلى الإقليم المحيط، وتأمين الحدود، ومكافحة الجماعات المسلحة، وفي هذا الإطار، يُنظر إلى الاستقرار بوصفه مسألة ضبط أمني بالأساس.
في المقابل، تنطلق المقاربة السياسية من منطق بناء الدولة، وترى أن الاستقرار الدائم لا يتحقق دون تسوية سياسية شاملة، ومؤسسات شرعية، وإطار دستوري واضح، غير أن هيمنة المقاربة الأمنية على حساب السياسية أدت إلى سياسات دولية قصيرة المدى، ركزت على الاحتواء بدل المعالجة الجذرية لأسباب الأزمة الليبية، هذا التباين في المقاربتين أسهم في إطالة أمد الأزمة، وفي استمرار تصنيف ليبيا كدولة عالية المخاطر رغم وجود فرص سياسية حقيقية.

خامسًا/ المسارات الواقعية لتجاوز تصنيف الدولة عالية المخاطر:

إن خروج ليبيا من قوائم التحذير الدولية لا يرتبط بإجراءات شكلية، بل يتطلب مسارًا تراكميًا طويل الأمد، يقوم على:

1. توحيد المؤسسات السيادية، خصوصًا الأمنية والعسكرية.
2. إرساء إطار دستوري توافقي يضمن شرعية السلطة.
3. بناء منظومة حكم قادرة على تقديم الخدمات الأساسية.

4. تقليص التدخلات الخارجية عبر توافقات إقليمية ودولية.
5. تحسين إدارة الصورة الخارجية لليبيا عبر خطاب سياسي موحد.

ويظل التحدي الأكبر هو تحويل التحسن الأمني المؤقت إلى استقرار سياسي مؤسسي، بما يسمح بإعادة بناء الثقة الدولية تدريجيًا.

خاتمة:

إن تصنيف ليبيا كدولة عالية المخاطر يعكس في جوهره أزمة دولة غير مكتملة البناء، أكثر مما يعكس حالة فشل مطلق، فبين واقع داخلي متنوع وتصوّر خارجي اختزالي، تظل ليبيا أسيرة مقاربات أمنية ضيقة لم تُواكب التحولات السياسية الممكنة، وعليه، فإن تجاوز هذا التصنيف يمرّ عبر إعادة تعريف العلاقة بين الأمن والسياسة، وتغليب منطق بناء الدولة على منطق إدارة الأزمة، بما يسمح لليبيا باستعادة موقعها الطبيعي في النظام الدولي.